ورقة بحثية

سلاحُ التَّجويع الإسرائيلي فِي قطاع غزَّة كجريمة حرب بين:

"القانون الدَّولي الإنساني وتَّداعياته الإنسانيَّة"

د. منصور أبو كريّم

باحثٌ في الشُّؤونِ السِّياسيةِ والعلَاقَاتِ الدّوليَّةِ

فينيق PHOENIX

منشُورَات مركز فينيق للبحُوث والدراسات الحقليَّة

غزة - فلسطين

يونيو 2025م

رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

فهرس الموضوعات

مقدِّمة: 4

أوَّلًا: سياسة التَّجويع في القانون الدَّولي الإنساني: 5

ثانيًا: مظاهر استخدام إسرائيل سلاح التَّجويع في غزَّة. 11

ثالثًا: تداعيات استخدام سلاح الجُوع على الصحَّة العامَّة: 16

رابعًا: الفئات الأكثر تضرُّرًا من استخدام سلاح التَّجويع: 20

خاتمة: 24

مقدِّمة:

يُعَاني قطاع غزَّة أزمة إنسانيَّة متفاقمة ومتعددة الأبعاد والتَّداعيات، نتيجة سياسات التَّجويع التي تستخدمها قوَّات الاحتلال الإسرائيلي تجاه القطاع منذ السَّابع مِن أكتوبر2023، حيث تستخدم إسرائيل سلاح الجوع والتَّجويع كأحد أدوات وأساليب الحرب، فقد أعلنت منذ اليوم الأول للحرب عن فرض حصار شامل وكامل على القطاع، وقطعت إمدادات المياه والكهرباء، وأغلقت المعابر الحدوديَّة، واعتبرت قطاع غزَّة كيانًا معاديًا، وتحدث هذه الجريمة رغم أنَّ قواعد القانون الدَّولي والإنساني، والعديد من المعاهدات والاتفاقيَّات والبرتوكولات الدوليَّة تحرم استخدام الجوع كسلاح في الحروب.

في المقابل أصبح معظم سكَّان القطاع يُعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التَّغذية، وتراجع مستوى الخدمات الصحيَّة والعلاجيَّة، وانعدام سبل الحياة بسبب الانقطاع المستمر لإمدادات المياه ومياه الشُّرب والطَّاقة والكهرباء وغاز الطَّهي، ممَّا اضطرَّ العديد من الأسر لاستخدام وسائل بدائيَّة في طهي الطَّعام.

وفي هذه الورقة سوف نُسلِّط الضَّوء على سياسة التَّجويع الإسرائيليَّة تجاه قطاع غزَّة من منظور القانون الدَّولي الإنساني، والتَّداعيات الإنسانيَّة والحياتيَّة التي نتجت عن هذه السِّياسة على المجتمع الفلسطيني بصورة عامة، والفئات الهشَّة بصورة خاصَّة.

أوَّلًا: سياسة التَّجويع في القانون الدَّولي الإنساني:

يحظرُ القانون الدَّولي الإنساني تجويع السُّكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، ولا يجوز للطَّرف الذي يفرض الحصار أن يعمد إلى حرمان المدنيّين من الإمدادات الأساسيَّة لبقائهم على قيد الحياة (مثل الغذاء والمياه والإمدادات الطبيَّة) في منطقة مُحاصَرة، وأن يتَّخذ ذلك وسيلة مشروعة لإخضاع عدوِّه[1].

لم يحْظَ حظرُ التَّجويع والقواعدُ المنظمةُ لعمليَّات الإغاثة بالاهتمامِ اللازم إلَّا في السنواتِ الأخيرة، بالنظرِ إلى أنَّ وفياتِ ومعاناة المدنيين في معظمِ النزاعاتِ العسكرية الحديثةِ أكبرُ بكثيرٍ من تلكَ الناجمةِ عن الأزماتِ الإنسانيةِ الأخرى، ولا تزالُ الإرشاداتُ المتعلِّقةُ بكيفيَّةِ تفسيرِ قواعدِ القانون الدولي الإنساني محدودةً، فكثيرًا مَا تُكرِّرُ الأدلةُ العسكريةُ أحكامَ المعاهداتِ فحسب، وحتَّى يومِنًا هذا لا يُوجد تفسيرٌ قضائيٌّ موثوقٌ به لهذه القواعد[2].

ويعدُّ تجويع المدنيين أسلوبًا محظورًا من أساليب الحرب في القانون الدولي الإنساني الحديث، وقانونيًّا يُعرَّف التَّجويع بأنّه حرمان المدنيّين عمدًا من الطَّعام إلى جانب حرمانهم من دُخُول المساعدة الإنسانيَّة، وهو ما يعتبر دليلًا كافيًا على أنَّ تجويعَهُم هو الغَرض الأساسي مِن الحِصار، وتستمدُّ هذه القاعدة شرعيَّتها من مبدأ التَّمييز المنصوص عليه في القانون الدَّولي الإنساني، للمرَّة الأولى في البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 المادة 54 (1) من البروتوكول الإضافي الأول: المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني، واليوم تعتبر قانونًا عرفيًّا في النِّزَاعات المسلَّحة الدوليَّة وغير الدوليَّة (القانون الدَّولي الإنساني العرفي، القاعدة 53)[3].

كما نصَّ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة عام 1998 على أنَّ تجويع المدنيّين عمدًا عبر "حرمانهم من العناصر الأساسيَّة لبقاء حياتهم، بما في ذلك تعمُّد عرقلة إمدادات الإغاثة"، يُعدُّ جريمة حرب، ولا يشتَرط القصد الإجرامي اعتراف المعتدي؛ بل يمكن استنتاجُه من مجمل الظُّروف المحيطة بالحملة العسكريَّة، ومع ذلك فإنَّ هذا التصنيف ينطبق فقط على النِّزاعات المسلَّحة الدوليَّة[4].

(1) حماية السكان المدنيين في حالات الحصار: ماذا يقول القانون؟ (5 فبراير 2024)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر..

(2) Geoff Corn, Emanuela-Chiara Gillard(May 15, 2024), The War Crime of Starvation – The Irony of Grasping at Low Hanging Fruit, LBER Institute

(3) قوانين تجرّم تجويع المدنيين في الحروب اخترقتها إسرائيل، (8 يناير 2024)، عربي بوست..

(4) التجويع جريمة حرب بـ"سلاح الغذاء"، (30 مارس 2025)، الجزيرة نت..

يعتبر التَّجوِيع جزءًا من الإبادة الجماعيَّة التقليديَّة[1]، التي تُركِّز على التَّدمِير الجسدي والبيولوجي للمجموعة العرقيَّة، ويعتبر التجويع أحد الأفعال الماديَّة التي إذا ما ارتكبت في سياق معيَّن يمكن اعتباره فعلًا مِن أفعال الإبادة الجماعيَّة في اتفاقيَّة الإبادة الجماعيَّة لعام 1948[2]، ويُعرّف التَّعليق على البروتوكولات الإضافيَّة لاتفاقيَّات جنيف لعام 1977 التَّجويع بأنَّه " سلاحٌ لإبادة السُّكَّان أو إضعافهم"، إلَّا أنَّ النصَّ الصَّرِيح الذي يحمي المدنيين، ويَحْظِر استخدام التَّجْوِيع كسِلَاح حربٍ مَوجُود في المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول، وتنصُّ على أنَّه "يُحظَر مُهَاجمَة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد الَّتِي لا غنى عنها لبقاء السُّكَّان المدنيين، مثل المواد الغذائيَّة والمناطق الزراعيَّة لإنتاجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشُّرب والإمدادات وأعمال الري، بغرضٍ محدَّدٍ هو حرمان السكَّان المدنيّين أو الطَّرف الخصم من قيمتها الغذائيَّة، مهما كان الدَّافع، سواء كان ذلك لتجويع المدنيّين أو لإجبارهم على النُّزُوح أو لأيِّ دافع آخَر"[3].

وتعريف جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانيَّة - في المادة 7 من قانون المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة لعام 1998، لغرض هذا النظام الأساسي- كالآتي:"يشكِّل أيُّ فعل من الأفعال التَّالية "جريمة ضدّ الإنسانيَّة" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجَّه ضدّ أيَّة مجموعة من السُّكَّان المدنيّين، وعن علم بالهجوم[4]:

(أ) القتل العمد.

(ب) الإبادة.

(ج) الاسترقاق.

---

(1) بِمُوجِب المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، والمعاقب عليها لعام 1948، والمادة (6) من ميثاق روما لعام 1998، تعني الإبادة الجماعية أيًّا من الأفعال التالية المرتكبة بقصد التَّدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قوميَّة أو اثنيَّة أو عنصريَّة أو دينيَّة، بصفتها هذه:

أ) قتل أعضاء من الجماعة.

ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ج) إخضاع الجماعة عمدًا، لظروف معيشيَّة يراد بها تدميرها المادي كليًّا أو جزئيًّا.

د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

هـ) نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

(2) Elisa Novic, The Concept of Cultural Genocide: An International Law Perspective (Oxford: Oxford University Press, 2016), p2.

(3) Angelo Stirone, (May 8, 2025), Starvation as a method of warfare and applicable IHL, Center for International Relations and Sustainable Development

and Sustainable Development

(4) القاموس العملي للقانون الإنساني، (بدون تاريخ)، منظمة أطباء بلا حدود..

(د) إبعاد السكان أو النقل القسري للسُّكَّان.

(هـ) السجن أو الحرمان الشَّدِيد على أيِّ نحو آخر من الحرية البدنيَّة بما يخالف القواعد الأساسيَّة للقانون الدَّولي.

(و) التَّعذيب.

كما تتضمن المادَّة 54[1] من البروتوكول الإضافي الأوَّل لاتفاقيَّات جِنيف حظرَين مُختَلِفين يشتركان في هدف واحد، وهو الحدُّ من خطر تعرُّض المدنيين للمجاعة أثناء النِّزاعات المسلَّحة، كما يشتركان في قيود مهمَّة، وإن كانت صياغتهما مختلفة بعض الشيء؛ إلَّا أنَّ هذين الحظرين يُدِينَان السُّلوك الَّذي يهدف تحديدًا إلى حرمان المدنيِّين من السلع اللَّازمة لبقائهم (ويعني ضمنًا إعفاء التَّدابير المتَّخذة لحرمان العدو من قوت يومه من الحظر)، وتنصُّ الفقرة الأولى من المادة 54 على حظر عام لتَجْوِيع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، وهو حظْرٌ عامٌّ بمعنى أنَّهُ لا يقتصر على أيِّ نَوعٍ مُعيَّن من السُّلوك، ويُحظر كلّ أسلوب من أساليب الحرب التي تهدف إلى تجويع المدنيِّين[2].

ويُعتَبر التَّجويع جريمة حرب، بموجِبِ النِّظَام الأساسي للمحكمة الإفريقيَّة للعدل وحقوق الإنسان (بروتوكول مالابو الَّذي لم يدخل حيِّز التَّنفيذ بعد)، وتنصُّ العديدُ مِن الأدلَّة العسكريَّة على أنَّه يُحظر مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو إبطال فائدة الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيِّين، كما أنَّ قرارَي مجلس الأمن رقم 2417 و2573 قد بلورا ممارسات الدُّول الحالية، وتجنَّبَا التمييز بين حالات النِّزَاعات المسلَّحة الدوليَّة والنزاعات المسلَّحة غير الدولية[3].

وتشْتَمِل جريمة التَّجويع على أربعة مُركَّبات إذا تحقّقت فالجَرِيمة واقِعَة: الفِعْل والنيَّة والسِّياق وإدراك السّياق، وفيما يلي سنفحص بإيجاز ممارسات إسرائيل في قطاع غزّة في الأشهر الأخيرة استنادًا إلى المُعطيات المعلومة لنا، وذلك على ضوء هذه المركَّبات الأربعة[4]:

(1) تنص المادة 45 من البرتوكول الإضافي الأول على الآتي: 1. يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. 2. يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ومثالها المواد الغذائيَّة والمناطق الزراعية لإنتاجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، وذلك بتحديد الغرض من حرمانها من قيمتها الحيويَّة عن السُّكان المدنيِّين أو عن الخصم، مهما كان الدافع، سواء كان بقصد تجويع المدنيِّين أو إجبارهم على النُّزُوح أو لأيِّ دافع آخر. 3. لا تنطبق المحظورات الواردة في الفقرة 2 على الأشياء التي تشملها الفقرة، والتي يستخدمها الطرف الخصم:

(2) Geoff, Corn, Emanuela-Chiara Gillard(May 15, 2024), The War Crime of Starvation – The Irony of Grasping at Low Hanging Fruit, LBER Institute.

(3) ngelo Stirone, (May 8, 2025), Starvation as a method of warfare and applicable IHL.

(4) عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة، (نيسان 2024)، منظمة بتسليم لحقوق الإنسان.

1. الفِعْل المحظُور هو منع (أو إنقاص متعمَّد في توفير) الوسائل الضروريَّة لبقاء السُّكَّان، والوسائل المطلوبة للبقاء قد تتنوَّع، وقد تشتمل على مكوّنات مختلفة وفقًا للظُّروف العينيَّة، فالأفعال التي تؤثِّر بشكل غير مباشر في الحصول على الوسائل الضروريَّة للبقاء يمكن أن تعتبر تجويعًا أيضًا، عندما تُسهم بالنَّتِيجة في منع الحُصُول عليها.
2. هو تعمُّد استخدام التَّجوِيع كوسيلة قتال، أي استخدامُه بغرض إحراز أفضليَّة عسكريَّة أو بعبارة أخرى استخدامه كأداة لإضعاف قوَّة العدوّ، فالحظر يطال التصرّف عن إدراك ووعي أنّ ذلك يؤدّي إلى التجويع، ويصبّ في صالح القتال، ولذلك لا يشتَرِط التعريف حدوث أيَّة نتيجة (مثل موت السكّان أو تفشّي وباء سوء التَّغذية) كنتيجة مباشرة للأفعال التي تدخل ضمن تعريف التَّجويع.
3. سياق تنفيذ الجريمة ينبغي أن يكون صراعًا دوليًّا مسلّحًا، ولا يختلف اثنان في أنَّ الحرب الدَّائرة في قطاع غزَّة هي صراع دوليٌّ مسلَّح.
4. يجِبُ أن تنطلق العمليَّة أو الحملة من إدراك للسِّياق والظروف التي يقوم عليها صراع كهذا، وفي هذا الشَّأن أيضًا لا يختلف اثنان في أنَّ الصِّراع في غزة ينطبق عليه هذا السِّياق والظُّروف.

ففحص هذه المركَّبات الأربعة لجريمة التَّجويع في القانون الجنائيّ الدوليّ على ضوء المعلومات المتوفِّرة من غزة - استنادًا إلى تقارير الهيئات الدوليَّة المختلفة، وإفادات الشهود التي جمعها باحثونا الميدانيُّون - يدلّ على أنّ إسرائيل ترتكب جريمة التَّجوِيع منذ أشهر عديدة في قطاع غزَّة، بمختلف مكوّناتها، ونُذكِّر أنّه في حال وجود جريمة خطيرة ومعرَّفة كـ "جريمة حرب" - مثل جريمة التجويع- يُجيز القانون الدوليُّ تحميل أفراد المسؤوليَّة الجنائيَّة الشخصيَّة عن ارتكاب جرائم كهذه، وينصُّ البند 27 في ميثاق روما على أنَّ المسؤوليَّة الجنائيَّة الشخصيَّة لا تسقط بسبب المكانة الرسميَّة لأيّ شخص، كأن يكون رئيس دولة، أو بسبب أيَّة حصانة يتمتَّع بها بحُكم منصب وزاريٍّ أو أيّ منصب آخر[1].

وفي سياق قطاع غزَّة يُشكِّل الجمع بين سياسة التَّجويع والقتل -لكافة المجتمع خاصة الأطباء والمعلمين والأكاديميين، والتدمير الممنهج للمستشفيات والمدارس والجامعات- آليَّة يصر بها الاسرائيليون على تدمير ركائز الوجود الاجتماعي والتكاثر (الكفاف والصحَّة والتَّعلِيم) لنحو مليوني فلسطيني في القطاع، ممَّا يصبُّ في هدف الإبادة الجماعيَّة، وعلَاوة علَى ذلك فقد استهدف الجَيشُ الاسرائيلي - بِشَكل ممنهج - الجامعات والمدارس والمكتبات والمُسْتَشفيات والمساجد والكنائس -وهي أماكن يحميها القانون الإنساني الدَّولي-، ليسَ ذلك وحسب؛ بل دمَّر أيضًا المقابر، وهي جريمة مرتبطة بنيَّة الإبادة الجماعيَّة، ومحو الوجود التَّاريخي للشَّعب، وكذلك محاولة محو الوجود المستقبلي بتدمير نحو 22% من الأراضي الزراعيَّة[2].

(1) عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة، (نيسان 2024)، منظمة بتسليم لحقوق الإنسان.

(2) Sultany, Nimer. (2024, May 9). A Threshold Crossed: On Genocidal Intent and the Duty to Prevent Genocide in Palestine. Journal of Genocide Research. P. 7.

"هيُومَن رايتس ووتش[1]" أكَّدَت في تقاريرها منذ بداية الحرب على "أنَّ الحكومة الإسرائيليَّة تستخدم تجويع المدنيين أسلوبًا للحرب في قطاع غزَّة المحتل، ممَّا يشكل جريمة حرب، حيث يتعمَّد الجيشُ الإسرائيلي منع إيصال المياه، والغذاء، والوقود، بينما يُعرقِل عمدًا المساعدات الإنسانيَّة، ويبدو أنَّهُ يجرّف المناطق الزراعيَّة، ويَحْرِم السُّكَّان المدنيّين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم"، فقد صرَّح مسؤولون إسرائيليُّون علنًا بأنَّ المساعدات الإنسانيَّة لغزَّة ستكون مشروطة إمَّا بالإفراج عن الرَّهائن الَّذِين تحتجزهم حماس - بشكلٍ غير قانوني- أو بتدمير الحركة.

وأصدرَتِ الدَّائِرة التمهيديَّة الأولى للمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة مذكرات اعتقال بحقِّ كلٍّ من بنيامين نتنياهو (رئيس الحكومة الإسرائيليَّة)، ويوآف غالانت (وزير الدفاع السَّابق)، وفيما يتعلَّق بالجرائم وجَدَت الدَّائِرة أسبابًا معقولة للاعتقاد بأنَّ نتنياهو - رئيس وزراء إسرائيل- وقت السُّلوك المعني، وغالانت - وزير دفاع إسرائيل- وقت السُّلوك المزعوم، يتحمَّل كلٌّ منهما المسؤوليَّة الجنائيَّة عَنِ الجرائم التَّالية باعتبارهما مشارِكَين في ارتكاب الأفعال بالاشتراك مع آخرين[2]:

- جريمة الحرب المتمثِّلَة في التَّجويع كأسلوب من أساليب الحرب.
- والجَرائم ضد الإنسانيَّة المتمثِّلة في القتل والاضطهاد وغيرهما من الأعمال اللَّاإنسانيَّة.

ووجدت الدائرة أسبابًا معقولة للاعتقاد بأنَّ نتنياهو وغالانت يتحمَّلان المسؤوليَّة الجنائيَّة باعتبارهما مسؤُولَين مدنيَّين عن جريمة الحرب المتمثِّلَة فِي توجيه هجُوم متعمَّد ضد السُّكان المدنيّين.

الأكاديميَّة الزَّائرة في جامعة أوكسفورد، وأستاذة القانون في جامعة نيويورك بأبوظبي، الدُّكتورة "جنان بستكي"، ترى أنَّ أزمةَ الجُوع في غزَّة "بدأت حتَّى قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023"، وأوضحت أنَّه: "قبل بدْءِ الإبادة في غزَّة كَان أكثر من نِصْف سكَّان القِطَاع يعانُون من انعدام الأمن الغِذَائي، وأكثر من 80 بالمئة يعتَمِدون على المساعدات الإنسانيَّة، ومنذ أواخر أكتوبر بات الجُوع يُستخدم كسلَاح حرب، لقد بدأ الجُوع تدريجيًّا قبل 7 أكتوبر، وهناك تقارير تشير إلى ذلك منذ عام 2012"، وأضافَتْ أنَّ قرار مجلس الأمن رقم 2417 الصَّادِر بالإجماع عام 2018 أدَان استخدام الجوع كوسيلة حرب ضد المدنيّين، واعتبر القرار أيضًا منع وصول المساعدات الإنسانيَّة انتهاكًا إضافيًّا للقانون الدَّولي[3].

تستخدمُ إسرائيلُ الجوع - كأداة من أدوات الحرب - رغم أنَّ القانون الدَّولي يَحظِر تجويع المدنيّين كأسلوب حربٍ، بموجب المادة 54(1) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيَّات جنيف (البروتوكول الأول)، والمادة 14

(1) Israel: Starvation Used as Weapon of War in Gaza, (December 18, 2023), Human Rights Watch

(2) المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها السابق وقائد في حركة حماس. (21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024)، موقع الأمم المتحدة..

(3) تقرير (10 مايو 2025)، حقوقيون: استخدام إسرائيل الجوع سلاحًا بغزة جريمة حرب، وكالة الأناضول الإخبارية..

من البروتوكول الإضافي الثَّاني (البروتوكول الثاني)، ورغم أنَّ إسرائيل ليست طرفًا في البروتوكولين الأوَّل والثَّاني، فإن هذا الحظر يُعترف به باعتباره انعكاسًا للعرف، فالقانون الإنساني الدَّولي في النِّزَاعات المسلَّحة - الدوليَّة وغير الدوليَّة على حدٍّ سواء- لا يُجوِّز لأطراف النِّزَاع " التسبُّب في "التَّجويع عمدًا" أو التسبُّب عمدًا في "تجويع السُّكَّان، ولا سيما بحرمانهم من مصادر غذائهم أو إمداداتهم"[1]، كما يَحظر القانون الدَّولي على الأطراف المتحاربة أيضًا مُهَاجمة الأهداف الضروريَّة لبقاء السُّكان المدنيِّين، مثل الغذاء، والإمدادات الطبيَّة، والمناطق الزراعيَّة، ومنشآت مياه الشُّرب، وهي ملزمة بتسهيل وصول المساعدات الإنسانيَّة بسرعة ودون عوائق إلى جميع المدنيِّين المحتاجين، وعدم تعمُّد عرقلة وصولها أو تقييد حريَّة حركة موظَّفِي الإغاثة الإنسانيَّة في كلٍّ من حروبها الأربع السَّابقة على غزَّة، فمنذ عام 2008 حافظت إسرائيل على تدفُّق مياه الشُّرب والكهرباء إلَى غزَّة، وفتحت المعابر الإسرائيليَّة لإيصال المساعدات الإنسانيَّة[2].

(1) Israel: Starvation Used as Weapon of War in Gaza, (December 18, 2023), Human Rights Watch.

(2)Israel: Starvation Used as Weapon of War in Gaza, (December 18, 2023), Human Rights Watch.

ثانيًا: مظاهر استخدام إسرائيل سلاح التَّجويع في غزَّة.

منذُ بداية الحرب تستخدِمُ إسرائيل سلاح الجُوع كأحد أدوات الحرب، فقد فرضت الحكومة الإسرائيليَّة حصارًا مشددًا على قطاع غزَّة منذ قيام الفصائل الفلسطينيَّة بعمليَّة السَّابع من أكتوبر 2023، وقطعت إمدادات المياه والكهرباء، وأقفلت عمل كلِّ المعابر الحدوديَّة مع القطاع، بحجَّة قيام الفصائل الفلسطينيَّة بعمليَّة السَّابع من أكتوبر.

يعدُّ حظر استخدام الجوع كسِلَاح ضد المدنيِّين في زمن الحرب مبدأً أساسيًّا في القانون الدَّولي الإنساني، ويتمُّ ترسيخ هذا المنع في عدَّة وثائق قانونيَّة دوليَّة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الثَّاني لاتفاقيَّات جنيف لعام 1949، والذي يحظرُ استخدام الجُوع كوسيلة للحرب ضد المدنيِّين، ويشدِّد القانون الدَّولي الإنساني على حماية المدنيِّين والممتلكات المدنيَّة في أوقات النِّزاع المسلح، ويحظِرُ - بشكلٍ خاص - استخدام الجُوع كأداة للضَّغْط في النزاعات، معتبرًا ذلك انتهاكًا للقانون الدَّولي[1]، وفي يوليو/تموز 2024 قضَت محكمة العدل الدوليَّة - وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتَّحدة- بأنَّ قطاع غزَّة تحت الاحتلال الإسرائيلي، بموجب القانون الإنساني الدولي، ويقع على عاتق قوَّة الاحتلال واجب تقديم الإغاثة والمساعدة للسُّكَّان المحليِّين، ويُعدُّ منع دخول المساعدات الإنسانيَّة إلى القطاع مخالفًا للقانون الدَّولي، وربما جريمة حرب؛ لكن إسرائيل - بدعمٍ من الولايات المتَّحدة - لا تقبل قرار محكمة العدل الدوليَّة بأنها قوَّة احتلال، "وهذا يعني أنَّها غير مُلزمة قانونًا بضمان تلبية الاحتياجات الأساسيَّة للسُّكَّان المدنيِّين"[2].

ويَخْضَع قطاع غزَّة لحصار عسكري إسرائيلي شامل، تمَّ تشديده منذ بداية مارس/آذار 2025، وتُؤكِّد الحكومة الإسرائيليَّة - التي أعلنت مؤخَّرًا عن خططها لبدء غزو واحتلال قطاع غزة عسكريًّا – على أنَّها سترفضُ السَّماح بدُخُول المساعدات حتَّى تتمكَّن من السَّيطرة على توزيعها، وتتأكَّد من أنَّها لن تُسرق من قِبَل حماس، وتقول وكالات الإغاثة التي لا تزال تعمل داخل قطاع غزة أنَّها نفد مِنها الغِذَاء، وبِدُون الوُصُول الفوري إلى الإمدادات الإنسانيَّة فإنَّ الجوع - وليس القنابل- هو الَّذِي سيقتلُ النَّاس بأعداد متزايدة[3].

منذ أَن هاجم مقاتِلُو حماس إسرائيل - في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 - أدلى مسؤولون إسرائيليُّون رفيعو المستوى - بمن فيهم وزير الدفاع "يوآف غالانت"، ووزير الأمن القومي "إيتامار بن غفير"، ووزير الطاقة "إسرائيل كاتس"- بتصريحات علنيَّة، أعربوا فيها عن هدفهم المتمثِّل في حرمان المدنيِّين في غزَّة من

(1) أبو يوسف، فؤاد، (2024)، تدمير القطاع الزراعي في غزة: آثار الحرب الإسرائيلية ومسارات النهوض والسيادة الغذائية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية..

(2) Annie Kelly, (12 May 2025),Monday briefing: Is Israel using starvation as a weapon of war?, The Guardian.

(3) Annie Kelly, (12 May 2025),Monday briefing: Is Israel using starvation as a weapon of war?, The Guardian.

الغِذَاء والماء والوقود، وهي تصريحات تعكس سياسة تنتهِجُها القوَّات الإسرائيليَّة[1].

لقد فرَضَت إسرائيل قيودًا على دخول الغِذَاء والوقود والإمدادات الطبيَّة إلى غزَّة معظم فترات الحرَب، ولكن لَمْ تصل أيّ مساعدات إلى غزة (منذ الثاني من مارس 2025، وحتَّى نهاية شهر مايو2025)، كما برَّرَت إسرائيل مرارًا حِصَارها المستمر للقطاع، ومنعها للمساعدات الإنسانيَّة بمزاعم الدِّفاع والأمن، وتزعم أنَّ حماس تستغلُّ المساعدات التي تُقدِّمُها المنظَّمَات الدولية وتستفيد منها، كما تُؤكِّد أنَّها لن تسمحَ بدُخُول أي طعام أو وقود أو أدوية إلى غزة حتَّى تُفرج حماس عن جميع الأسرى المُتبقِّين لديها[2].

قالَتْ منظَّمَة أوكسفام الخيريَّة اليوم: إنَّ التَّجويع يُستخدم كسِلَاح حرب ضد المدنيِّين في غزَّة، وجدَّدَت دعوتها للسَّمَاح بدخول الغذاء والماء والوقود وغيرها من الضَّرُوريات، وقامت الوكالة الدوليَّة بتحليل بيانات الأمم المتحدة، ووَجَدت أنَّ 2% فقط من الغِذَاء الَّذِي كان من المفترض أن يتمَّ تسليمُه دخَل غزَّة منذ فرض الحِصَار الشَّامل الَّذِي قد شُدِّد حاليًا، ومع استمرار تصعيد الصِّراع أصبَح 2.2 مليون شَخْص في حاجة ماسَّة إلى الغذاء، فإنَّه قبل اندلاع الأعمال العدائيَّة كان يتمُّ نقل الغِذَاء إلى قطاع غزَّة المحاصر بواسطة 104 شاحنات يوميًّا، أي شاحنة واحدة كل 14 دقيقة[3].

بينما قالَتْ إسرائيل: إنَّها من أجل ضمان وصول المساعدات إلى المدنيِّين، فإنَّها تنوي السَّيطرة على توزيع وإدارة المساعدات الإنسانيَّة من خلال سلسلة من "المحاور"، أو نقاط التَّوزيع التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، وبموجب الاقتراح فإنَّه سوف تُدِير شركات خاصَّة (والتي يبدو في الوقت الراهن أنَّها من الولايات المتحدة) هذه المراكز، وتوزيع المساعدات على المدنيِّين الذين خضَعُوا "للفحص"، وتقول باولا جيتا - مديرة أكاديميَّة جنيف للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان-: إنَّ هذا سيسمَحُ للجيش الإسرائيلي بتحديد من يحقُّ له الحصول على الغذاء والدواء، كما قد يسمح لإسرائيل بإنشاء صحارى إغاثيَّة لتَهْجِير المدنيِّين قسرًا من ديارهم وأراضيهم[4].

في أوائل مارس/آذار2025، ومع بدء انهيار وقف إطلاق النار مع حماس لجَأَت إسرائيل مجدَّدًا إلى تكتيك سبق أن اتَّبعته في حرب غزة، ويكمن في: فرض حصار شامل على القطاع، بما في ذلك قطع جميع إمدادات الغذاء والدَّواء والوقود والكهرباء، وكان الهدف من ذلك - وفقًا لمسؤولين في مجلس الوزراء الإسرائيلي - هو جعل حياة مليوني مواطن في غزَّة لا تُطاق، لإجبار حماس على قبول المطالب الإسرائيليَّة في محادثات تمديد وقف إطلاق النار، ودافع وزير الماليَّة "بتسلئيل سموتريتش" عن ذلك على مواقع التَّواصُل

(1) Israel: Starvation Used as Weapon of War in Gaza, (December 18, 2023), Human Rights Watch

(2) Annie Kelly, (12 May 2025),Monday briefing: Is Israel using starvation as a weapon of war?, The Guardian.

(3) war being used against Gaza civilians – Oxfam, Oxfam.

(4) Annie Kelly, (12 May 2025),Monday briefing: Is Israel using starvation as a weapon of war?, The Guardian.

الاجتماعي، مردّدًا تصريحات وزير الأمن القومي السَّابقة[1].

كما أعلنت إسرائيل عن خطَّة لعمليَّة عسكريَّة موسَّعة أطلقت عليها "عربات جدعون"، وهي حملة عسكريَّة تتضمَّن تعبئة جماعيَّة لعشرات الآلاف من جنود الاحتياط لتسهيل غزو قطاع غزة، وستتضمَّن هذه العمليَّة تهجير معظم سكَّان غزَّة إلى مناطق "خالية من حماس"، كما يتحدَّث المسؤولون الإسرائيليُّون صراحةً عن احتمال تهجير "طوعي" من القطاع بالكامل للسَّماح بتنفيذ خطة إعادة الإعمار التي أعلنها دونالد ترامب في يناير، وكانت اللُّغَة المستخدمة قاسية ووحشية، حيث صرّح وزير الماليَّة الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بأنَّ غزَّة ستُدمَّر بالكامل[2].

اللَّجنة الخاصَّة للأمم المتَّحدة للتحقيق في الممارسات الإسرائيليَّة كانت قد أصدرت تقريرًا سابقًا، أكَّدت فيه على أنَّ الحرب التي تشنُّها إسرائيل في غزَّة تتسق مع خصائص الإبادة الجماعيَّة، مع سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيّين، وفرض ظروف تُهدِّد الحياة عمدًا على الفلسطينيّين هناك، ويغطي التقرير الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى يوليو/تموز 2024، وهو يتناول التطوُّرات في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينيَّة المحتلَّة والجولان السُّوري المحتل، لكنَّه يركز على التَّأثير الكارثي للحرب الحاليَّة في غزَّة على حقوق الفلسطينيّين، وقالت اللَّجنة: "من خلال حصارها لغزة، وعرقلة المساعدات الإنسانيَّة، إلى جانب الهجمات المستهدفة وقتل المدنيّين وعُمَّال الإغاثة، وعلى الرغم من النِّداءات المتكرّرة للأمم المتحدة، والأوامر الملزمة من محكمة العدل الدوليَّة، وقرارات مجلس الأمن فإن إسرائيل تتسبَّب عمدًا في المَوت والتَّجويع والإصابات الخطيرة، باستخدام التَّجويع - كأسلوب من أساليب الحرب-، وفرض عُقُوبَات جماعيَّة على السكَّان الفلسطينيّين"[3].

في نهاية شهر آذار/ مارس 2024 نُشر تقرير IPC، وهو مبادرة شاركَتْ فيهَا أكثر من 15 منظمة إنسانيّة دوليّة بقيادة هيئة الأمم المتَّحدة، وهو التقرير الَّذي حدَّد أنَّ قطاع غزَّة على شفا مجاعة (Famine)، أي الوضع الَّذِي يمثِّل الدرجة الخامسة والأكثر خطورة في مؤشّر IPC التَّصنِيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (Integrated Food Security Phase Classification)، حيث يعاني نصف سكَّان قطاع غزَّة من نقص كارثيّ في الأمن الغذائي، ووفقًا للمعيار الدوليّ المقبول تكون منطقة ما في حالة "مجاعة" عندما يُواجِه ما لا يقل عن 20% من الأسَر فيها نقصًا حادًّا في الغذاء، ويعاني ما لا يقلُّ عن 30% من الأطفال هناك من سوء التغذية الحادّ.

(1) Boyd van Dijk, (April 30, 2025), Israel, Gaza, and the Starvation Weapon, Foreign affairs..

(2) Annie Kelly, (12 May 2025),Monday briefing: Is Israel using starvation as a weapon of war?, The Guardian.

(3) UN Special Committee finds Israel's warfare methods in Gaza consistent with genocide, including use of starvation as weapon of war, (14 November 2024), United Nations.

ويفيد التَّقرير بأنَّ قطاع غزَّة بأكمله كان - خلال شهري شباط وآذار 2024 - في الدَّرجة 4 من 5 في مؤشر الجُوع، حيثُ يعاني 55% من الأسَر في شمال القطاع، و30% من الأسَر في وسطه، و25% من الأسَر في جنوبه من انعدام الأمن الغذائيّ من الدَّرجة الخامسة، وهي الأعلى، كما أشار التَّقرير إلى أنَّه من المتوقَّع - خلال الأشهر المقبلة- أن يتفاقَمَ الوضع في قطاع غزَّة، ويُتوقع أن يعاني 70% من الأسَر في شمال قطاع غزة، و50% في وسطه، و45% في جنوبه من نقص كارثيّ في الأمن الغذائيّ (الدَّرجة 5)[1].

وكانَ مَسؤُول السياسة الخارجيَّة بالاتِّحاد الأوروبي السَّابق "جوزيب بوريل" قد أكَّد على "أنَّ إسرائيل تتسبب في مجاعة في غزة، وتستخدم التَّجويع كسلاح حرب، وهو الاتهام الَّذِي رفضه وزير الخارجيَّة الإسرائيلي، وقال بوريل - في افتتاح مؤتمر حول المساعدات الإنسانيَّة لغزَّة في بروكسل- : "في غزَّة لم نعد على شفا المجاعة، نحن في حالة مجاعة تُؤثِّر في آلاف الأشخاص"[2]، بينما أكَّد مُفوّض عام وكالة الأمم المتَّحدة لغوث وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيّين "أونروا" فيليب لازاريني على أنَّ إسرائيل استخدمت الجُوع كسِلَاح في قطاع غزَّة، مشيرًا إلى حرمان السُّكَّان من الضَّرُوريات الأساسيَّة للبقاء على قيد الحياة، وكشَفَ لازاريني في تصريحاته أنَّ حجم المساعدات الإنسانيَّة التي تدخل إلى القطاع لا يتجاوز 30 شاحنة يوميًّا، وهو ما يُمثِّل 6 بالمئة فقط من الاحتياجات اليوميَّة للفلسطينيّين، وتزامنت هذه التَّصرِيحات مع تحذيرات عاجلة أطلقتها لجنة خبراء مدعومة من الأمم المتَّحِدة، داعية إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فوريَّة "خلال أيام" وليس أسابيع لتفادي مجاعة محقَّقة في قطاع غزَّة، خاصَّة في مناطقه الشماليَّة[3]. وفيما يلي نظرة أقرب على كيفيَّة استخدام إسرائيل للمساعدات لمعاقبة سكَّان قطاع غزَّة[4]:

- **9 أكتوبر/تشرين الأول**: أعلنت إسرائيل عن حصار كامل على قطاع غزَّة، ومنعت دخول جميع المواد الغذائيَّة والمياه والأدوية والوقود والكهرباء، وقد تعهَّد وزير الدفاع آنذاك يوآف غالانت باتخاذ إجراءات ضد "حيوانات بشريَّة"، ويأمر بـ"حِصَار كامل".

- **21 أكتوبر/تشرين الأول2023**: دخلَتْ أوَّل شاحنة مساعدات إلى غزَّة عبر طريق بري من مِصْر، وجاءت هذه الخَطوة بعد ضغوط دوليَّة، وقد سمَحَ الجيش الإسرائيلي في النِّهاية بدُخُول عدد محدود جدًّا من شاحنات المساعدات إلى القِطَاع.

- **24 نوفمبر/تشرين الثاني2023**: تمَّ التوصُّل إلى هدنة مؤقَّتة بين إسرائيل وحركة حماس، ممَّا سمح بزيادة طفيفة في المساعدات الإنسانيَّة التي تدخُلُ غزة.

(1) عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة، (نيسان 2024)، منظمة بتسليم لحقوق الإنسان.

(2) EU's Borrell says Israel is provoking famine in Gaza, (March 18, 2024), The Reuters.

(3) أونروا تتهم إسرائيل باستخدام الجوع سلاحًا في غزة، (11 نوفمبر 2024)، موقع قناة الحرة.

(4) جدول زمني لاستخدام إسرائيل التجويع سلاحًا في غزة، (26 مارس 2025)، الجزيرة نت..

- **6 أكتوبر/تشرين الأول2024**: بدأ الجيش الإسرائيلي حصارًا واسع النِّطاق على شمال غزَّة، مُعْلِنًا المنطقة بأكملها منطقة قتال، ويصدر أوامر إخلاء قسريَّة لمئات الآلاف من الفلسطينيِّين، ولقد استمرَّ الحصار على الشَّمال المصحوب بهجمات إسرائيليَّة عبر مناطق أخرى من غزَّة، حتَّى يدخل وقف إطلاق النار مع حماس حيز التَّنفِيذ.
- **19 يناير/كانون الثاني 2025**: فرضت إسرائيل قيودًا شديدة على دخول المساعدات الإنسانيَّة إلى غزَّة طوال فصل الشِّتاء، وسط درجات حرارة منخفضة.

- **2 مارس/آذار2025**: للمرة الثانية منذ بدء الحرب أوقفت إسرائيل دخول جميع المساعدات الإنسانيَّة إلى غزة، حتَّى نهاية مارس من نفس العام.

ثالثًا: تداعيات استخدام سلاح الجُوع على الصحَّة العامَّة:

قال "باسكال هوندت" - نائب مدير العمليَّات في اللَّجنة الدوليَّة للصَّلِيب الأحمر-: إنَّ المدنيِّين في غزَّة يواجهون "صراعًا يوميًّا هائلًا من أجل البقاء على قيد الحياة في ظلِّ مخاطر الأعمال العدائيَّة، والتَّعامل مع النُّزوح المستمر، وتحمُّل عواقب الحرمان من المساعدات الإنسانيَّة العاجلة"، وأضاف: "لا ينبغي أن نسمح لهذا الوضع بالتَّصعِيد أكثر من ذلك"؛ ولكن هذا قد يحدث إذا واصلت إسرائيل انزلاقها إلَى حربٍ أعمق، والتي استُؤْنِفت في 18 مارس/آذار، عندما انتهكت وقف إطلاق النَّار الذي استمر شهرين بسلسلة ضخمة من الغارات الجويَّة، وكانت إسرائيل قد أغلقت بالفِعْل أبواب غزَّة، ومنذ بداية مارس/آذار منعت جميع شحنات المساعدات الإنسانيَّة، بما فيها المواد الغذائيَّة والطبيَّة[1].

ويتعرَّض المدنيُّون في القطاع إلى نَقْصٍ حاد في الغذاء، وظروف تشبه المجاعة طوال فترة الحرب، ولقِي العشرات من الأطفال حتفهم بسبب الجوع، في حين استسلم عددٌ لا يُحْصَى من الأشخَاص لجُرُوحهم أو لأمراض يمكن الوقاية منها وسط كارثة إنسانيَّة متفاقمة من صنع الإنسان، ولا تزال السُّلطات الإسرائيليَّة تُمارِس سياسة التَّجوِيع ضد الفلسطينيِّين في القطاع المحاصر الذي يقطنه 2.3 مليون شخص، وذلك بعد أن منعت مرَّة أخرى دخول المساعدات الإنسانيَّة الضروريَّة في أوائل مارس/آذار[2]، وتشير التَّقدِيرات إلى أنَّ ثلاثة لترات فقط من المياه النَّظِيفة متاحة الآن للفَرْد الوَاحد، وذكرت الأمم المتَّحدة أنَّ 15 لترًا على الأقل يوميًّا ضروريَّة للأشخاص في أشد حالات الطوارئ الإنسانيَّة حدَّة كحدٍّ أدنى، ومخزون المياه المعبَّأة آخذٌ في التَّناقُص، وقد تجاوزت تكلِفَتها بالفعل قُدْرة أُسْرة غزَّة المتوسطة، حيث ارتفعت أسعارها خمسة أضعاف في بعض المناطق، وأشار متحدِّث باسم وكالة الأمم المتَّحدة لإغاثة وتشغيل اللَّاجئِين الفلسطينيِّين (الأونروا) إلى أنَّ بعض المُسَاعدات الغذائيَّة المسموح بدخولها - الأرز والعدس - غير مجدية، لأنَّ النَّاس لا يملكون مياهًا نظيفة أو وقودًا لتحضيرها، كما أدَّت سلسلة من الغارات الجويَّة إلى تدمير أو إتلاف العديد من المخابز والمتاجر الكبرى[3].

كما تعمَّد الاحتلال الإسرائيلي في حَرْبِه على قطاع غزة التَّدمِير الممنهج للأراضي الزراعيَّة في وسط القطاع وشماله، والتي تشكل ثلثي المساحة الزراعيَّة، وتُسهم في إنتاج أكثر من ثلثي غذاء قطاع غزَّة، وخصوصًا الخضراوات، وكانت هذه المناطق حتَّى لحظة اجتياحها تُوفِّر 60 ألف طن من الخُضراوات والمحاصيل الحقليَّة، وقد حُرم السُّكان في غزَّة من هذه الكميَّات من الغذاء عن طريق منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم لحصادها تطبيقًا لقرار وزير الحرب الإسرائيلي بفرض حصار على القِطَاع، ومنع سكانه من

(1) Jeremy Bowen, (May 13, 2025), Israel denying food to Gaza is 'weapon of war', UN Palestinian refugee agency head tells BBC, BBC News.

(2) جدول زمني لاستخدام إسرائيل التجويع سلاحًا في غزة، (26 مارس 2025)، الجزيرة نت..

(3) war being used against Gaza civilians – Oxfam, Oxfam.

الوصول إلى مقوِّمات الحياة، والتي من أبرزها الطعام، وذلك بهدف تجويعهم وإخضاعهم باستخدام الطَّعام كسلاح![1].

يُقدّر مكتب الأمم المتَّحدة للشُّؤُون الإنسانيَّة أنَّ 70% من غزَّة أصبحت فعليًّا محظورة على الفلسطينيِّين، وتخطِّط إسرائيل لتقليص مساحة القطاع، وترفض الأمم المتَّحدة ومنظَّمَات الإغاثة الرَّائدة الادعاءات الإسرائيليَّة بأن حماس تسرق وتسيطر على الغذاء الوارد إلى غزة، وقد رفضَتِ التَّعاوُن مع خطَّة اقترحتها إسرائيل والولايات المتحدة، والتي ستستخدم من خلالها شركات أمنيَّة خاصة، بحماية القوَّات الإسرائيليَّة لتوزيع الحصص الغذائيَّة الأساسيَّة[2]، إلى جانب الآثار المدمِّرة على المدى القصير، فإنَّ للمجاعة أيضًا عواقب مصيريَّة على المدى الطويل، فإنَّ سوء التَّغذية والآثار الجانبيَّة المصاحبة له لها تأثير بعيد المدى على النموِّ العصبيِّ والذهنيِّ الطبيعيِّ لدى الأطفال، خاصَّة في فترة ما بين الولادة وسنِّ السَّنتين، حيثُ إنَّ الأطفال الَّذين يُولَدُون بوزن منقوص، والأطفال الذين يُعَانون من سوء التَّغذية لديهم معدَّل ذكاء أقلّ، وأداء وتحصيل دراسيّ أكثر تدنّيًا، كما يُسْهم الجُوع - بشكلٍ كبير- في زيادة المشاكل السلوكيَّة والنفسيَّة لدَى الأطفال[3].

ولا تزال المستشفيات تتعرَّض للهجمات، ففي 13 أيار/مايو قصفت القوَّات الإسرائيليَّة مستشفى ناصر ومستشفى غزَّة الأوروبي، وهما المستشفيان الرئيسيَّان في خانيونس، وأفاد مدير المستشفيات الميدانيَّة في وزارة الصحة، د. مروان الهمص بأنَّ هذا كان الهجوم الثَّاني الَّذِي طال مُسْتَشفى ناصر في غضون شهرين، إذ أُخرج 40 سريرًا للمرضى المقيمين في المستشفى و10 أسرَّة في وحدة العناية المركزة عن الخدمة، وأبلغ مدير المستشفى منظَّمة الصحَّة العالميَّة بأن شخصين قُتلا، وأنَّ 12 آخرين أُصيبوا، بمن فيهم مرضى وأفراد من الطَّاقم الطِّبي[4].

تعاني الخدمات الطبيَّة التي تُقدِّمُها الأونروا من نقص حاد في الموارد، حيث نفد أكثر من ثلث الإمدادات الأساسيَّة (38 بالمئة) من المخزون بالفعل، ومن المتوقَّع أن ينفد ثلثها تقريبا (28 بالمئة) في أقل من شهرين، وفي 1 أيار أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنَّ معدَّلات البطالة في قطاع غزَّة شَهِدَت ارتفاعًا حادًّا، حيث بلغت مستويات غير مسبوقة بلغت نحو 68 بالمئة في الرُّبع الرَّابع من العام 2024 بالمقارنة مع نحو 45 بالمئة في الرُّبع الثَّالث من العام 2023، كما أظهر التَّحلِيل أنَّ الشَّباب (15-29 سنة) هم الأكثر تضرُّرًا بشَكْلٍ خاصٍّ، حيث إنَّ حوالي ثلاثة أرباعهم (أو 74 بالمئة) خارج التَّعليم والتَّدرِيب وسوق العمل[5].

(1) أبو يوسف، فؤاد، (2024)، تدمير القطاع الزراعي في غزة: آثار الحرب الإسرائيلية، ومسارات النهوض والسيادة الغذائية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية..

(2) Jeremy Bowen, (May 13, 2025), Israel denying food to Gaza is 'weapon of war', UN Palestinian refugee agency head tells BBC, BBC News.

(3) عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة، (نيسان 2024)، منظمة بتسليم لحقوق الإنسان..

(4) آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 288 | قطاع غزة، (14 مايو 2025)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/أولغا..

(5) تقرير الأونروا رقم 170 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، (9 مايو 2025)، وكالة الأونروا..

بين يومَي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و7 أيار/مايو 2025 وثّقت منظمة الصحَّة العالميَّة 686 هجومًا استهدف القطاع الصحِّي في قطاع غزَّة، ممَّا أصاب 122 منشأة صحيَّة، و180 سيَّارة إسعاف بأضرار، ويشمل ذلك عدَّة حوادث نقلتها التَّقارير منذ إعادة تصعيد الأعمال القتاليَّة في 18 آذار/مارس، والتي أسفرت عن تدمير مستشفى الصَّدَاقة التُّرْكي الفلسطيني، وإلحاق الأضرار بقسم العمليَّات الجراحيَّة في مستشفى ناصر، وبوحدة العناية المركَّزة وألواح الطاقة الشمسيَّة في مستشفى الدُّرَّة، ممَّا أدَّى إلى خُرُوجه عن الخدمة، وتدمير المبنى الذي يضمُّ قسم الطَّوارئ وغيره من المنشآت في المستشفى الأهلي العربي، ووفقًا لمنظمة الصحَّة العالميَّة يقع ما لا يقل عن 38 نقطة خدمات صحيَّة داخل المناطق التي تَقرَّر إخلاؤها، وتوجد 110 نقاط أخرى داخل دائرة نصف قطرها كيلومتر واحد، ممَّا يُهدِّد إمكانيَّة الوصول إلى الرِّعاية الصحيَّة في شتَّى أرجاء قطاع غزَّة[1].

ويواجه أكثر من مليوني فلسطيني في غزَّة أزمة إنسانيَّة غير مسبوقة نتيجة القيود الإسرائيليَّة المفْرُوضة على دُخُول المساعدات منذ مطلع مارس/ آذار 2025، عقب انهيار المرحلة الأولى من اتفاق الهدنة الَّذِي تمَّ توقيعُه برعاية مصريَّة وقطريَّة وأميركيَّة في يناير/ كانون الثَّاني الماضي، ووفقًا لتقرير التَّصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصَّادر مؤخرًا سيواجه 470 ألف شخص في غزة جوعًا كارثيًّا (المَرْحلة الخامسة والأشد من التَّصنيف) خلال الفترة بين مايو/ أيار وسبتمبر/أيلول 2025، بزيادة قدرها 250% عن تقديرات التَّصنِيف السَّابقة، ويُحدِّد التَّقرير أنَّ السُّكَّان بأكملهم يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما يُتوقَّع أن يحتاج 71 ألف طفل وأكثر من 17 ألف أُم إلى علاج عاجل لسوء التَّغذية الحاد، وفي بداية عام 2025 قدَّرَت الوكالات أنَّ 60 ألف طفل سيحتاجون إلى العِلَاج[2].

يَعِيش قطاع غزَّة " كارثة إنسانيَّة حقيقيَّة ومجاعة واضحة المعالم، يُهدِّد فيها الجوع حياة السُّكَّان المدنيِّين بشكل مباشر، إضافة إلى شُحِّ المياه، وتدهور المنظومة الصحيَّة بشكل شِبْه كامل، وحرمان النَّاس من الحدِّ الأدنى من مقوِّمات الحياة، كما أنَّ المرافق الخدميَّة والإنسانيَّة شارفت على الانهيار الكامل، فالمَشَافي تعملُ بقدراتٍ محدودة ودون أدوية أو وقود، ومن المحتمَل أن تتوقَّفَ جميع المستشفيات عن العَمَل خلال الأسبوعين القادمين بسبب انعدام دخول الوقود"، إضافة إلى توقُّف المخابز عن العمَل، حيث إنَّها لا تجد دقيقًا أو مصادر تشغيل، ومحطَّات المياه توقَّفَت عن الضخِّ بفِعْل شُحِّ الوقود، وقطع الكهرباء بشكلٍ متعمَّدٍ، خاصَّة عن محطَّات التَّحلية[3].

(1) آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 288 | قطاع غزة، (14 مايو 2025)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/أولغا..

(2) "أونروا": خطر المجاعة يهدّد سكان قطاع غزة بأكملهم، (13 مايو 2025)، جريدة العربي الجديد..

(3) انهيار إنساني ووفيات جماعية وشيكة جراء الحصار الإسرائيلي، (16 أبريل 2025)، وكالة الأناضول..

رابعًا: الفئات الأكثر تضرُّرًا من استخدام سلاح التَّجويع:

يعصِفُ الجوعُ بقطاع غزَّة، ويعاني الأهالي في سبيل تلبية أبسط احتياجاتهم المعيشيَّة، ويصطفُّون في طوابير طويلة لساعات أمام المطَابِخ المجتمعيَّة على أمل الحُصُول على حَفْنة قليلة من الأُرْز، بينما تُواجِه منظَّمَات الإغاثة صعوبات بالغة في العمل بسبب الإغلاق الكامل المفروض على دُخُول المُسَاعدات والإمدادَات.

في (9 أبريل/نيسان 2024) قالَت "هيُومن رايتس ووتش": إنَّ أطفال غزَّة يموتُون مِن مُضَاعفات الجُوع منذ أن بدأت الحكومة الإسرائيليَّة في استخدام التَّجويع كسِلَاح حرب، وهو ما يُعدُّ جريمة حرب، وقد ذكر أطبَّاء وعائلات في غزَّة أنَّ الأطفال - بالإضافة إلى الأمَّهات الحوامل والمرضعات- يُعَانون من سوء تغذية حاد وجفاف، وعدم تأهيل المستشفيات لعلاجِهم[1].

خلال العام المَاضي (2024) أفاد مكتب OCHA في تقرير له أنَّ 32 شخصًا بِضِمنهم 28 طفلًا لقوا حتفهم نتيجة سوء التَّغذية أو الجفاف منذ بداية الحرب في قطاع غزَّة، إضافة إلى ذلك أفاد بأنّ 16% من الأطفال في شمال القطاع - ممَّن هُم تحت سنِّ سَنَتين - يعانون من سوء تغذية حادّ، وتبلغ نسبتهم في منطقة رفح 5%، كذلك منظمة الصحَّة العالميَّة أفادت بأنَّ جميع الأسَر في القطاع تتخلَّى عن وجبَات نتيجة نقص الغذاء الحادّ، وأنَّ البالغين يُقلِّصون استهلاكهم للغِذَاء لكي يُتيحوا للأطفال أن يأكلوا، وقد ورد في تقرير الوضع الإنسانيّ الصَّادر عن صندوق الطَّوارئ الدَّوليّ للطُّفولة التَّابع للأمم المتَّحدة (UNICEF) أنَّ الهيئة تلقَّت خلال الأسبوع الواقع بين 29 شباط و-6 آذار أكثر من ألْف اتّصال على الخطِّ السّاخن الذي تديرُه "يونيسف"، موضوعُه نقص الغذاء أو الجوع، خاصَّة في شمال القِطَاع[2]. وخلال شهر مايو 2025 حذَّرَت منظَّمَة الصحَّة العالميَّة من تفاقم سوء التَّغذية لدى الأطفال في القطاع، وأفادت المتحدثة باسم المنظَّمة "مارغريت هاريس" أنَّ ما يقرب من 10,000 طفل في غزَّة يُعَانُون من سوء تغذية حاد وخيم منذ بداية العام، من بينهم 1,397 في حالة حَرِجة، وأشارت إلى أنَّ واحدًا من بين كل خمسة أطفال غير قادر على إكمال العلاج بسبب النُّزوح أو عدم القدرة على إلى مراكز العلاج[3]، ويعيش قطاع غزَّة " كارثة إنسانيَّة حقيقيَّة، ومجاعة واضحة المعالم، يُهدد فيها الجوع حياة السُّكَّان المدنيِّين بشكل مُبَاشر، وفي مقدمتهم أكثر من 1,100,000 طفل يعانون من سوء تغذية حاد، في ظلِّ غياب الغِذَاء[4].

ويُقوِّض استمرار إغلاق المعابر الحالي جهود علاج سوء التَّغذية للأطفال، حيث إنَّ أكثر من 92% من

(1) Gaza: Israel's Imposed Starvation Deadly for Children,(April 9, 2024), Human Rights Watch..

(2) عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة، (نيسان 2024)، منظمة بتسليم لحقوق الإنسان..

(3) تقرير الأونروا رقم 170 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، (9 مايو 2025)، وكالة الأونروا..

(4) انهيار إنساني ووفيات جماعية وشيكة جراء الحصار الإسرائيلي، (16 أبريل 2025)، وكالة الأناضول.

الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 شهرًا، والنساء الحوامل والمرضعات لا يستوفون احتياجاتهم الغذائيَّة بسبب نقص الحد الأدنى من التنوُّع الغذائي، ويحتاج 290,000 طفل دون سن الخامسة و150,000 امرأة حامل ومرضعة إلى التَّغذية ومكمِّلات المغذيَّات الدقيقة، ومِنَ المتوقَّع أن تَحتاج أكثر من 16,000 امرأة حامل ومرضعة إلى علاج لسوء التَّغذية الحاد، كما يحتاج أكثر من 60,000 طفل إلى علاج لسوء التَّغذية الحاد 2025.5، ويمنع إغلاق المعابر إدخال أكثر من 180,000 جرعة من لقاحات الأطفال الروتينيَّة الأساسيَّة، والتي تكفي لتطعيم وحماية 60,000 طفل دون سن الثَّانية بشَكْل كامل، بالإضافة إلى 20 جهاز تنفُّس صناعي منقذ للحياة لوحدات العناية المركَّزة لحديثي الولادة[1].

أشار آخر تحديث (مايو 2025) للتَّصنيف المَرْحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى أنَّ غزَّة على شفا المجاعة، وتشير تقديرات المرحلة الخامسة - وهي الأكثر حدَّة التي يستخدمها التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي- إلى أنَّ "71 ألف طفل، وأكثر من 17 ألف أمٍّ سوف يحتاجون إلى علاج عاجل لسوء التَّغذية الحاد"، وتوجد آلاف الأطنان من المواد الغذائيَّة والمساعدات الطبيَّة والإمدادات الإنسانيَّة التي يحتاجون إليها على بعد أميال قليلة فقط، على الجانب الآخر من الحدود في مصر[2]، ومع استنفاد الموارد الأساسيَّة تقريبًا بسبب الحصار الَّذِي تفرِضُه السُّلطات الإسرائيليَّة منذ أكثر من 80 يوم يستمر تدهور الأوضاع الغذائيَّة في قطاع غزة، فقد حذَّرَت المُدِيرة التنفيذيَّة لليُونيسف "كاثرين راسل" مِن أنَّ الأطفال في قطاع غزَّة "يواجهون خطرًا متزايدًا من الجُوعِ والمَرَض والموت"، مع مرور كل يوم من الحِصَار المفروض على المساعدات الإنسانيَّة، مضيفة أنَّ أكثر من تسعة آلاف طفل تمَّ إدخالُهُم للعلاج من سوء التَّغذية الحاد في عام 2025 حتَّى الآن، وهناك مئات آخرون في حاجة ماسَّة للعِلَاج؛ ولكنَّهُم غير قَادِرِين على الوُصُول إليه[3].

وقالَتِ المتحدِّثة باسم منظمة الصحَّة العالميَّة الدكتورة "مارغريت هاريس": إنَّه منذ بداية عام 2025 تمَّ الإبلاغ عن إصابة ما يَقْرُب من عشرة آلاف طفل في غزَّة بسوء التَّغذية الحاد الشَّامل، بما في ذلك 1397 يعانون من سوء التَّغذية الحاد الوخيم، وتم إدخالُهُم لتلقي العِلَاج في العيادات الخارجيَّة والداخليَّة، وقالَتْ: "نرَى أيضًا الكَثِير من الأطفال الَّذِين يعانون من سوء التَّغذية الحاد الوخيم مع مضاعفات طبيَّة، وبمجرد الوصول إلى هذه المرحلة دون علاج فإنَّهم سيموتون"، وأضافت أنَّ ثلاثة من أصل أربعة مراكز لعلاج سوء التَّغذِية الحاد الوخيم في غزة تعمل؛ ولكن عدد حالات الأطفال الَّذِين يأتون إلى تلك

(1) الإبادة الجماعية في أبشع صورها: إسرائيل تستخدم الجوع كسلاح حرب بغطاء من محكمتها العليا، (30 إبريل 2025)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان..

(2) Jeremy Bowen, (May 13, 2025), Israel denying food to Gaza is 'weapon of war', UN Palestinian refugee agency head tells BBC, BBC News.

(3) تقرير الأونروا رقم 170 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، (9 مايو 2025)، وكالة الأونروا..

المستشفيات لتلقي العلاج أقلّ من المتوقَّع[1].

وحتَّى نهاية شهر إبريل 2025 لفظ 50 طفلًا أنفاسهم الأخيرة جراء الجوع، وكانَ آخرهم "عدي فادي أحمد" الَّذِي قضى بمستشفى الأقصَى بدير البلح، ولقَد حذَّرَت اليُونيسيف من أنَّ 335 ألف طفل دون سن الخَامِسَة -أي كلّ أطفال غزَّة مِن هذِه الفئة العمريَّة- باتوا على شفا المَوت بِسَبب سُوء التَّغذية الحاد، ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانيَّة ارتفع عدد الأطفال الَّذِين يتلقّون العلاج من سوء التَّغذية بنسبة 80% مقارنة بمارس/آذار الماضي[2].

كما قامَ الجيش الإسرائيلي بقصف أكثر من 60 تكيَّة طعام ومركزًا لتوزيع المساعدات، وإخراجها عن الخدمة، وقالَ المكتب الإعلامي الحكومي بغزة - في بيان صحافي-: إنَّ "قطاع غزة يموت تدريجيًّا بالتَّجويع والإبادة الجماعيَّة وقتل الحياة المدنية على يد الاحتلال الإسرائيلي"، مطالبًا العالم بـ"وقف جرائم التَّطهِير العِرْقي واستهداف المدنيّين"[3]، حيث استهدفت طائرات الاحتلال يوم الجمعة الموافق لـ 2 مايو 2025 تكيَّة طعام لمجموعة "قوافل الخير" في حي الشَّيخ رضوان شمال مدينة غزَّة، ممَّا أدى إلى مقتل ستَّة من العاملين والمتطوّعين في التكيَّة الخيريَّة، وإصابة عدد آخر بجروح متفاوتة، ووفق المَعْلُومات التي حصل عليها طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فإنَّ التكيَّة تعمل ضمن مبادرات محليَّة، وهي واحدة من آخر المرافق التي توفِّر الطَّعام للأهالي في ظل الانهيار الشَّامل للمنظومة الإنسانيَّة، وهذه الجريمة الثَّانية خلال نحو 24 ساعة، كما هاجمت طائرات الاحتلال مساء الخميس الموافق لـ 2 مايو 2025 خيمة داخل تكيَّة في المخيم السويسري بدير البلح، ممَّا أدَّى إلى مقتل المواطن" عبد الله غازي محمد أبو مغصيب" 55 عامًا، وطفلته "رهف" 10 أعوام، وإصابة آخرين في وقت كانوا يُحَاوِلون الحُصُول على وجبة طعام[4].

وأشَار برنامج الأغذية العالمي إلَى أنَّه يُسارع الخُطَى لتقديم خدمات مُنْقِذة للحياة وسط بدء نفاذ المخزونات، وأوضح البرنامج أنَّ الحِصَار الشَّامل تسبَّب في نقص حاد في الغذاء، وارتفاع حاد في الأسعار، حيث ارتفعت بعض المواد الأساسيَّة بأكثر من 700%، وارتفع الطَّلَب على الخبز بشكل حاد وسط نقص دقيق في القمح، ومحدوديَّة في غاز الطَّهي، بينما أدَّى شُحُّ السيولة النَّقدية إلى عجز الكثيرين عن شراء ما تبقَّى من السِّلع[5]، فلقد بدأت المجاعة تلوح في الأفق، وبات النَّاس يتبعون آليَّات جَدِيدة للتَّكيُّف مع شحّ الغذاء، وبدء نفاده من الأسواق، حيث نفدت اللُّحوم والفاكهة بجميع أنواعها، وارتفعت أسعار ما تبقى

(1) الأمم المتحدة ترفض استخدام المساعدات كسلاح، و"الجوع يدفع الناس لنبش القمامة"(6 مايو 2025)، موقع الأمم المتحد للأخبار.

(2) بالأرقام.. تداعيات أزمة الجوع في غزة، (30 ابريل 2025)، الجزيرة نت.

(3) إسرائيل قصفت 60 تكية طعام، ودمرت 1000 مسجد، و3 كنائس في غزة، (أبريل 2025)، جريدة الشرق الأوسط.

(4) الاحتلال يستهدف آخر ملاذ للحصول على الطعام، ويكثّف قتل المدنيين في ظل مجاعة متفشية في قطاع غزة، (3 مايو 2025) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

(5) تقرير الوضع الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ في فلسطين #50 (27 مارس 2025)، برنامج الغذاء العالمي.

من الخُضراوات والمواد التموينيَّة الشَّحيحة إلى أضعاف سعرها الطبيعي، في ظل انعدام الدَّخْل، وارتفعت نسبة البطالة، ويعتمد معظم السُّكَّان في غزَّة على ما توفِّره المطابخ المحليَّة "التكيَّة"، وهي مطابخ شعبيَّة تُقدِّم وجبات غذاء مجانيَّة للنَّازِحين في مراكز الإيواء، وتقتصر الوجبات بعد إغلاق المعبر على الأرز والمعكرونة والبقوليات والمعلبات التي بدأت في النَّفَاذ[1]، فإنَّ حرب التَّجويع التي تمارسها إسرائيل بحقِّ سُكَّان قطاع غزَة استدعت إدانات مراكز حقوق الإنسان، باعتبارها جريمة حرب، فقد أدان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان استمرار منع قوَّات الاحتلال الإسرائيليَّة إدخال الإمدادات الإغاثيَّة إلى قطاع غزَّة، وهي المدة الأطول خلال أشهر حرب الإبادة الجماعيَّة، وحذَّر المركز من التَّدَاعيات الكارثيَّة على أضعف الفئات من النِّساء والأطفال والمرضى، لا سيما مع بدء نفاذ المَخْزُونات الغذائيَّة والطبيَّة، وسط استمرار الهجمات العسكريَّة، وهدم المنازل فوق رؤوس ساكنيها، وأوامر التَّهجير القسري[2].

(1) الإبادة الجماعية في أبشع صورها: إسرائيل تستخدم الجوع كسلاح حرب بغطاء من محكمتها العليا، (30 إبريل 2025) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

(2) المرجع السابق.

خاتمة:

ثمَّة العديد من المؤشِّرَات التي تؤكِّد على أنَّ قِطَاع غزَّة أصبح منطقة غير صالحة للحيَاة والسَّكَن، حيت تندر فيه كافَّة مقوِّمات الحياة، في ظل استمرار سياسة العقاب الجماعي التي تنتَهِجُها سلطات الاحتلال منذ بداية الحَرْب، حيثُ أصبَح سُكَّان القِطَاع يعانُون من النَّقْص الحاد في إمدادات الطَّعَام والمياه والخدمات الصحيَّة والعلاجيَّة، ممَّا سبَّب مضاعفات جسميَّة وصحيَّة ونفسيَّة خطيرة على مجمل الفئات، وخاصَّة الفِئَات الهشَّة والضَّعِيفة.

تحدثُ جَرِيمة التَّجوِيع على مرأى ومسمع العالم، وكأداة من أدوات الحرب، على الرّغم من أنَّها مخالفة لكلِّ قواعد القانون الدَّولي والإنساني، وخاصَّة اتفاقيَّات جنيف، والبُرتوكول الأوَّل والثَّاني الإضافي لعام 1977، دون أيِّ قدرة من قِبَل المجتمع الدَّولي - وخاصَّة الولايات المتَّحدة- على إجبار دولة الاحتلال على الالتزام بقواعد القانون الدَّولي، وقد أنتجَتْ سياسة الحِصَار والتَّجوِيع التي تنتَهِجُها إسرائيل تجاه قطاع غزَّة مجاعة شبه عامَّة، وبات معظم سكَّان القطاع يَعِيشون على وجبة واحدة في اليوم في أحسن الأحوال، كما أنَّها أدَّت إلى انتشار أعراض سوء التَّغذِية بين النِّساء والأطفال وكبار السنِّ، وأدَّت إلى زِيَادة مُعدَّلَات الوفيات الطبيعيَّة، وانتشار الأمراض والصَّدَمات النفسيَّة، في ظلِّ النَّقْص الحاد في الخدمات الصحيَّة والعلاجيَّة.